



الندوة القومية حول :

« تنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز ثقافة العمل الحر »
الجزائر / الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

عرض قطري : الجمهورية التونسية

تقديم:

وجدان بن عياد (مستشار بوزارة التكوين المهني والتشغيل)

6 – 8 أكتوبر 2015

التحدّيات

- نسبة بطالة مرتفعة (برقمين) **15.2%**: يبلغ عدد العاطلين عن العمل يقدر بـ 605.1 ألف عاطل من مجموع السكان النشيطين الذي بلغ عددهم 3 ملايين و199 ألف. **(حسب المعهد الوطني للإحصاء).**
- نسبة بطالة حاملي الشهادات العليا **28.6%**: 212.4 ألف في الثلاثية الثانية لسنة 2015 مقابل 222.9 ألف في الثلاثية الأولى لسنة 2015 بتراجع بنحو 10.5 الاف عاطل ضمن هذه الشريحة وتقدر بذلك مقابل 30 بالمائة في الثلاثي الأول من العام الجاري. **(حسب المعهد الوطني للإحصاء).**
- انقطاع ما يفوق 100 ألف سنويًا عن الدّراسة.
- تخرّج ما يفوق 80 ألف سنويًا من الجامعات التونسية والأجنبيّة.
- تراجع الاستثمار الخارجي وتباطؤ نسق الاستثمار الداخلي.



يمثل النهوض بالمؤسسات الصغرى والتشجيع على العمل المستقل أحد المحاور الأساسية للسياسة العامة للنهوض بالتشغيل بفعل التحولات الحاصلة في المجال الإقتصادي وبفضل ما يتميز به هذا القطاع من قدرة على إحداث مواطن شغل بتكاليف استثمار غير مرتفعة ومن توظيف ناجح للموارد البشرية.

وترتكز سياسة الدولة للنهوض بالمؤسسات الصغرى على التكامل بين عنصرين أساسيين هما:

- مؤسسات وبرامج المساندة والمرافقة.
- هياكل وآليات التمويل.

واعتبارا لذلك، تسعى الدولة التونسية إلى حث طالبي الشغل وخاصة منهم حاملي شهادات التعليم العالي على المبادرة الخاصة والعمل المستقل قصد التكثيف من نسيج المؤسسات الاقتصادية وجعلها قادرة على كسب رهانات المنافسة في ظل ما يعرفه الاقتصاد من انفتاح وما توفره السوق العالمية من فرص بالخصوص للمؤسسات التي وفقت في الاندماج في اقتصاد المعرفة.

أهمية المؤسسات الصغرى والمتوسطة في النسيج الاقتصادي

97% من مجموع المؤسسات

25% من حجم التشغيل

تشغيل 80% من خريجي
نظام التكوين المهني

المؤسسات
الصغرى والمتوسطة

37% من القيمة المضافة

30% من إنتاج الثروة

50% من مداخيل الأسر

10% من تكوين الرأس
المال الخام الثابت FBCF

مؤسّسات وبرامج المساندة والمرافقة

تكوين ، إحاطة ، مرافقة مشخّصة ، مرافقة ما بعد الإحداث

دعم إحداه المؤسسات الصغرى والمتوسّطة مسؤوليّة مشتركة



الهيكل العمومية : دور أساسي في الإحاطة والمرافقة



وزارة التكوين المهني والتشغيل :الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل

تتولى وزارة التكوين المهني والتشغيل عبر الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل تقديم خدمات مساندة ومرافقة لفائدة أصحاب أفكار المشاريع و باعثي المؤسسات الصغرى من بين طالبي الشغل خلال مختلف مراحل إنجاز مشاريعهم عبر شبكة متكونة من 15 فضاء مبادرة 65 وحدة للنهوض بالمؤسسات الصغرى بمكاتب التشغيل والعمل المستقل الموزعة على كامل تراب الجمهورية.

وزارة التكوين المهني والتشغيل :الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل

- الإعلام حول الآليات والحوافز لبعث المؤسسات (حصص إعلام جماعية وفردية).
- المساعدة على اتخاذ القرار للانخراط ببرنامج المساعدة على إحداث المؤسسات (دورات أنشئ مشروعك لم لا، رتب مراحل انجاز مشروعك).
- التأهيل في تنمية روح المبادرة (دورات تأهيل حسب الطريقة النموذجية للبحث عن أفكار جديدة للمبادرة -3 أيام، دورات تأهيل حسب طريقة أنشئ مشروعك – 14 يوم، دورات تأهيلية حسب طريقة بعث المؤسسات وتكوين الباعثين – 200 ساعة).
- دورات تأهيل في التصرف (التسيير، التصرف الأمثل) – 7 أيام.
- دورات تأهيل في المجالات التقنية للمتحصّلين على الموافقة المبدئية لتمويل المشروع -400 ساعة على أقصى تقدير .-
- التربصات التطبيقية بالوسط المهني لاكتساب القدرات المهنية لإحداث مشروع – 3 أشهر .-
- منحة المرافقة والمساعدة الفنية للباعثين خلال السنتين الأوليين لإحداث المشروع.

محاضن المؤسسات

تمّ تركيز شبكة من محاضن المؤسسات لتشجيع حاملي شهادات التعليم العالي على المبادرة في الأنشطة الواعدة بدء بمعاهد الهندسة وعديد من الكليات والمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية وبقطاع الفلاحة والصيد البحري والخدمات المرتبطة بهما وكذلك أنشطة التحويل الأولي لمنتجات الفلاحة والصيد البحري .

ويهدف إحداث محاضن المؤسسات إلى:

- مزيد دفع الإستثمار الخاص في القطاع الفلاحي،
- تشجيع بعث المشاريع المجددة وتثمين نتائج البحث العلمي،
- توفير فضاء لإيواء حاملي أفكار المشاريع المجددة من خريجي التعليم العالي ومرافقتهم من فكرة المشروع إلى الإنجاز،
- تشبيب القطاع الفلاحي وخلق جيل جديد من المؤسسات ذات ديمومة مضمونة،
- بث ثقافة الإنتصاب للحساب الخاص ودفع روح الخلق والإبداع،
- تشجيع تفتح مؤسسات التعليم العالي على المحيط الخارجي.

ويتمد دور المحاضن إلى المرافقة خلال تركيز المشروع والدخول في طور الإنتاج ثم التطوير.

محاضن المؤسسات: الخدمات

إستقطاب الباعث
والمساعدة على بلورة
فكرة مشروعه

- تنظيم أيام وورشات إعلامية لفائدة الطلبة وحاملي الشهادات العليا بكل محضنة،
- التعريف بالمحاضن خلال التظاهرات الجهوية والوطنية على غرار ندوات الإستثمار،
- تنظيم حلقات عمل للمساعدة على بلورة أفكار المشاريع.

مرافقة الباعث
خلال دراسة
المشروع

- المساعدة خلال البحث على مصادر التمويل ،
- المساعدة خلال الحصول على إمتيازات مجلة تشجيع الإستثمارات.

مساعدة الباعث
خلال إنجاز المشروع

- المرافقة لتذليل الصعوبات وتمكين الباعث من إنجاز المشروع في أحسن الآجال،
- التدخل للمساعدة خلال الإجراءات المتعلقة بصرف القروض والإمتيازات وخلال الدخول في طور النشاط ثم التطوير.

مراكز الاعمال

يتمثل الهدف الاساسي من احداث مراكز الاعمال في تيسير تنفيذ المشاريع وتوفير الخدمات اللازمة للمستثمرين لتركيز او تطوير مشاريعهم ومنها على وجه الخصوص :

- إرشاد أصحاب أفكار المشاريع والباعثين والمستثمرين بخصوص اجراءات بعث المؤسسات والتشجيعات والحوافز المتوفرة لفائدتهم وأماكن إحداث المشاريع الممكنة وفرص الاستثمار الواعدة أو الشراكة المتاحة.
- الإحاطة بالباعثين في مختلف مراحل انطلاق مشاريعهم ومتابعة انجازها وخاصة في مرحلة إنجاز دراسات الجدوى واستكمال ضبط هيكل التمويل.
- توفير مكاتب عند الاقتضاء مجهزة بوسائل الاتصال وتقديم الخدمات الأساسية لفائدة الباعثين والمستثمرين بمقابل.
- تنظيم ندوات للتعريف بالميزات التفاضلية للجهة لفائدة الباعثين والمستثمرين.
- ويتولى مركز الأعمال استقبال وتوجيه الأشخاص الراغبين في بعث المشاريع . ويغطي تدخله جميع القطاعات وجميع الباعثين (بصرف النظر عن مستويات تكوينهم، ومهما كانت مرحلة المشروع: الفكرة ، الدراسة ، و مخطط تنموي).

وكالة النهوض بالصناعة والتجديد

هي مؤسسة عمومية مكلّفة بتنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بالنهوض بالقطاع الصناعي بصفتها هيكل مساندة للمؤسسات و الباعثين. وتوفّر الوكالة خدمات و منتجات عن طريق مراكزها الخمس للتدخل و إدارتها الجهوية المتواجدة بكافة الولايات ما يلي:

- خدمات موجهة الى المستثمرين الصناعيين، التونسيين والاجانب في القطاعات الصناعية والخدمات ذات الصلة و ابرز مهامها:
- منح الامتيازات المالية الجبائية المبوبة في القانون الخاص بدفع الاستثمار للمستثمرين في المجالات المتصلة بالتطوير الصناعي والخدمات ذات الصلة بالصناعة.
- تحديد فرص الاستثمار وأفكار المشاريع التي ينبغي تشجيعها من قبل المستثمرين التونسيين والأجانب.
- مساعدة المستثمرين في اعداد ملفاتهم ومرافقتهم خلال كامل مراحل انجاز المشروع
- ربط الصلة بين المستثمرين الاجانب ونظرائهم في تونس قصد التشجيع على المبادلات التجارية
- تنظيم التظاهرات الاقتصادية والندوات وأيام المعلومات واللقاءات بين المستثمرين التونسيين والاجانب.
- تكوين الباعثين الشبان ومرافقتهم خلال كامل مراحل انجاز المشروع.

الديوان التونسي للتجارة

■ المساهمة في تكوين وتمويل المخزونات التعديلية من بعض المواد الظرفية.

■ المراقبة الفنية لجودة المواد الغذائية المعدة للتصدير.

■ المساهمة في النهوض بالقطاعات عن طريق إدارة عمليات الشراءات المجمعة لحساب الدولة (معدات النقل).

■ إنجاز الدراسات والمساهمة في خلق هياكل الدعم الناشطة في الميادين التجارية ذات العلاقة بنشاطاته.

■ إجراءات إيداع مطالب رخص التجارة الخارجية.

■ تسهيل مهمة المستثمرين في الحصول على كراسات الشروط والتراخيص الضرورية حسب الاختصاص المستثمرين.

وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية

تعمل وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية على تطوير الاستثمار الخاص الهادف إلى النهوض بالإنتاج وتحسين الإنتاجية في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والخدمات المرتبطة بهما، وهي بذلك تساهم في تعصير المستغلات الفلاحية ووحدات الصيد البحري.

وتقدم الوكالة خدماتها للفلاحين وللصيادين البحريين وللمستثمرين التونسيين والأجانب وللباعثين الشبان خلال فترات تشخيص ودراسة وتنفيذ مشاريعهم.

ومن مهامها :

- إسناد الامتيازات الجبائية والمالية المنصوص عليها بمجلة تشجيع الاستثمارات لباعثي المشاريع في الفلاحة والصيد البحري والخدمات المرتبطة بهما؛
- تشخيص فرص الاستثمار وأفكار المشاريع المتاحة للباعثين الخواص مما يساهم في تحقيق الأهداف الوطنية للقطاع الفلاحي؛
- مساعدة الباعثين على تكوين ملفات الاستثمار وتأطيرهم خلال فترة إنجاز مشاريعهم؛
- ربط الصلة بين المستثمرين الأجانب ونظرائهم التونسيين بهدف النهوض بالمبادلات التجارية وبعث مشاريع شراكة؛
- تنظيم تظاهرات اقتصادية وندوات وأيام إعلامية ولقاءات شراكة؛

الديوان الوطني للصناعات التقليدية

- تنمية الاستثمار ودفع نسق إحداث مواطن الشغل في القطاع وتأهيل المؤسسات الحرفية.
- النهوض بالبحث والتجديد.
- تنمية المنتج والنهوض بالتسويق.
- إرساء أنظمة الجودة في القطاع والقيام بالمراقبة الفنية على مستوى مسالك الإنتاج والترويج.
- النهوض بالمعلومة ومنظومة الاتصال في القطاع.
- القيام بالدراسات الفنية والاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها أن تساهم في النهوض بالقطاع.
- النهوض بالموارد البشرية العاملة في القطاع.

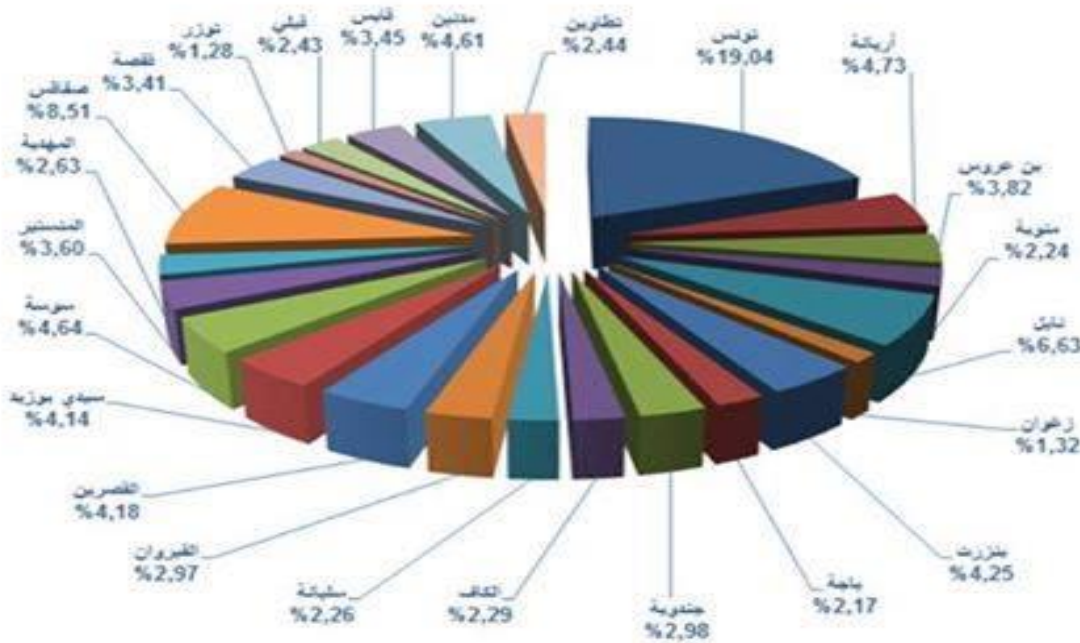
مراكز العمل عن بعد

تم بناء وتجهيز 5 مراكز للعمل عن بعد بالولايات بهدف تمكين المناطق الداخليّة من استغلال الفرص الاضافية. وتحتضن هذه المراكز الباعثين الجدد من حاملي شهادات التعليم العالي في الاختصاصات الواعدة خاصة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال لتكون بالتالي منطلقا يمكن الجهات الداخلية من الانصهار في اقتصاد الذكاء والمعرفة وبعث نسيج متطور من المهن والمشاريع الواعدة. وتوفر هذه المراكز طاقة استيعاب لـ 290 باعث مشروع.

وتوفر المشاريع المركزة بهذه المراكز خدمات عن بعد لفائدة المؤسسات الاقتصادية والإدارية المتواجدة بالجهة ولصالح المؤسسات الناشطة بمناطق أخرى بتونس أو بالخارج. وشملت أنشطة هذه المراكز تطوير البرمجيات ومواقع "الواب" لفائدة المؤسسات ومعالجة الخرائط وترقيمها ومعالجة المعطيات وخبزها عن بعد بالإضافة إلى تقديم خدمات في المحاسبة والترجمة والتدريس عن بعد فضلا عن احتضانها لمراكز نداء تونسية وأجنبية.

الجمعيات

توزيع الجمعيات حسب الولايات سنة 2015



إفادة
IFEDA
مركز الإعلام و التكوين و الدراسات
و التوثيق حول الجمعيات "إفادة"

الجمعيات المحدثة قبل الثورة:
9744 جمعية

الجمعيات المحدثة في:

سنة 2011: 2094 جمعية

سنة 2012: 2980 جمعية

سنة 2013: 1662 جمعية

سنة 2014: 1248 جمعية

سنة 2015: 264 جمعية

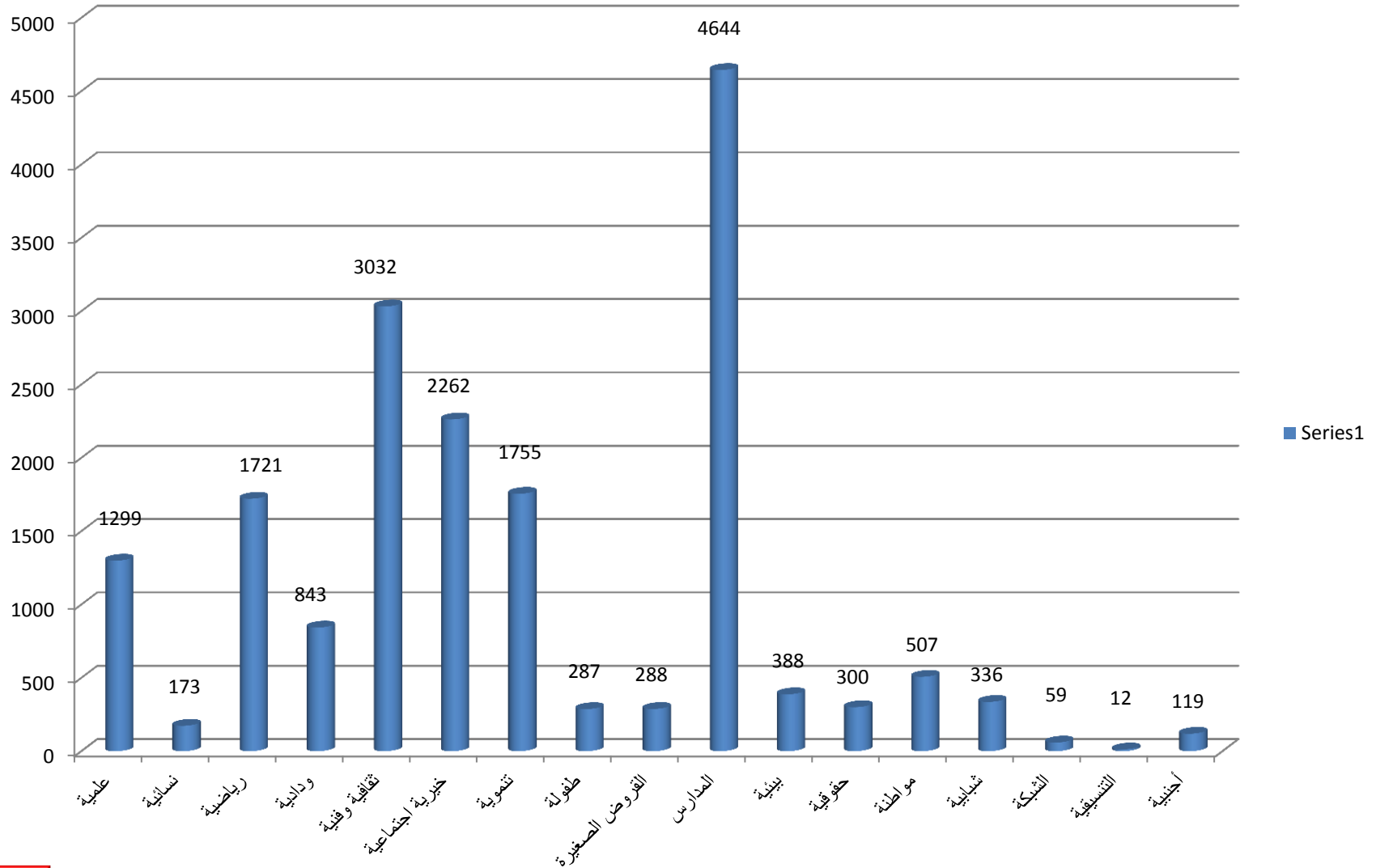
العدد الإجمالي للجمعيات إلى موفى شهر أفريل

:2015

18103 جمعية

الجمعيات

توزيع الجمعيات حسب النشاط



مصادر وهياكل التمويل

هياكل وآليات التمويل

وزارة التكوين المهني والتشغيل :

تعمل الوزارة على تطوير مجالات إحداه المشاريع الصغرى والمتوسطة (المؤسسات الفرديّة، المؤسسات التضامنيّة، المؤسسات المتعثّرة...).

كما توضع الوزارة على ذمّة البنك التونسي للتضامن خط تمويل محمول على موارد الصندوق الوطني للتشغيل وذلك للتشجيع على إحداه المشاريع الصغرى.

إضافة إلى التصرّف في موارد الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى الذي ترسّم اعتماداته بميزانية الوزارة لتمويل المهن الصغرى والصناعات التقليدية ويتم تحويل هذه الاعتمادات من الوزارة إلى البنك المركزي التونسي ثمّ إلى بقية البنوك التجاريّة أو البنك التونسي للتضامن وتعمل الوزارة حاليا على إعادة هيكلة الصندوق لتطوير مجالات تدخّلاته .

هياكل وآليات التمويل

البنك التونسي للتضامن الذي يتكفل بتمويل المشاريع في شكل قروض قصيرة أو متوسطة المدى لاقتناء معدّات وتجهيزات خاصة بالمشروع أو لتغطية حاجيات من المال المتداول وذلك في حدود 150 أ.د. **بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة** الذي يتكفل بتمويل كامل القرض عندما تتراوح قيمة الاستثمار بين 100 أ.د و 300 أ.د دون ضرورة اعتماد التمويل المشترك مع المؤسسات البنكية الأخرى ويشارك في التمويل عندما تتراوح قيمة الاستثمار بين 300 أ.د و 10 م د وذلك بالتعاون مع شركائه من المؤسسات البنكية الأخرى وشركات استثمار ذات رأس مال تنمية وذلك في جميع القطاعات الاقتصادية باستثناء المشاريع السياحية التي يمثل فيها الإيواء المكوّن الرئيسي ومشاريع البعث العقاري الموجهة للسكن.

الجمعيات التنموية المسندة للقروض الصغرى والممولة من قبل البنك التونسي للتضامن والتي تتكفل بتمويل قروض في حدود 1000 د بالنسبة لتحسين ظروف العيش و 5000 د بالنسبة لتمويل أنشطة مدرة للرزق. (بصدد إعادة هيكلتها لتحوّل إلى مؤسسات تمويل صغير)

الإشكاليات

- ✓ وجود عديد هياكل الإحاطة والمساندة التي تتداخل في مهامها على المستوى الجهوي بالخصوص ، مما يؤدي إلى تقديم نفس الخدمات للبائع الواحد (مراكز الأعمال، محاضن المؤسسات ، فضاءات المبادرة ، وحدات النهوض بالمؤسسات الصغرى) ويجعل بائع المشروع يتأرجح بين هذه الهياكل والانتفاع بنفس الخدمة لدى أكثر من هيكل.
- ✓ صعوبة التنسيق بين مختلف هياكل المساندة وخاصة على المستوى الجهوي.
- ✓ غياب عنصر مرافقة بائعي المشاريع بعد إحداث المشروع والدخول في طور الإنتاج.
- ✓ غياب أنموذج موحد لمخطط أعمال يستجيب لحاجيات البنوك والشروط التي تطلبها لتمويل المشروع، إذ أنّ هناك عديد مخططات الأعمال التي تقبل من بعض البنوك وترفض من بنوك أخرى دون وجود مبرر أو تحفظ من البنك.
- ✓ التسويق في الداخل والخارج.

وشا كرا
